التحديث التشريعي لالتزام المرفق العام

دراسة في ضوء أحكام
قانون الطلب العمومي الفرنسي (2018) والتجارب المقارنة

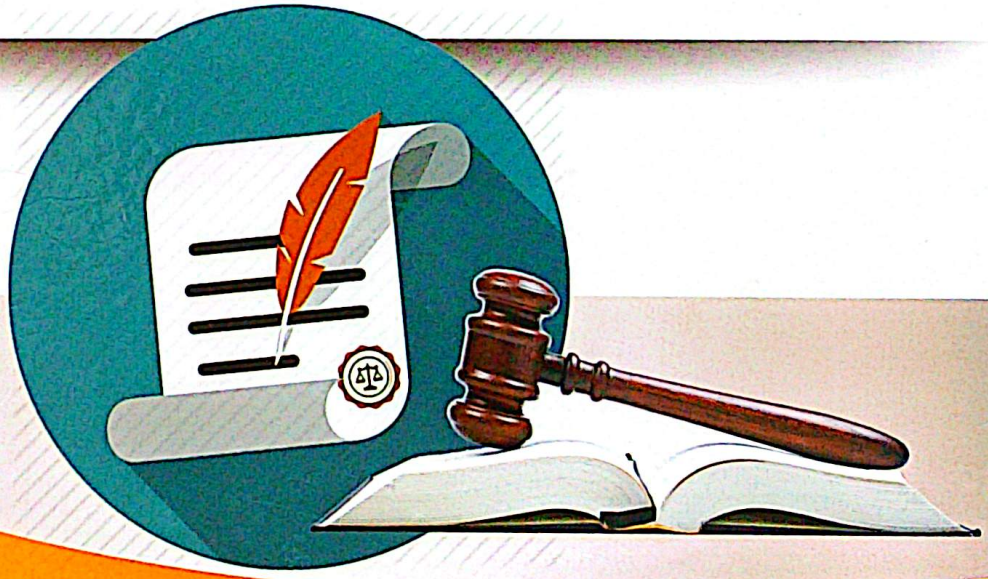

إعداد

ماردين دلنيا محمد علي

بكالوريوس في القانون العام - جامعة صلاح الدين - أربيل

ماجستير في القانون - جامعة صلاح الدين - أربيل

المركز الأكاديمي للنشر والتوزيع

Scanné avec CamScanner

المحتويات

الإهـداء 5
المقدمة 6
الفصل الأول التعريف بالتزام المرفق العام 19
المبحث الأول الإطار التشريعي لمنح التزامات المرفق العام 22
المطلب الأول الإطار التشريعي لمنح التزامات المرفق العام في القانون الفرنسي 23
الفرع الأول: الإطار الدستوري لعقود الالتزام (الامتياز) في فرنسا 27
الفرع الثاني: الرقابة الدستورية على تشريعات عقود التزام المرفق العام 28
المطلب الثاني التنظيم القانوني لمنح التزامات المرفق العام في التشريعات العادية في فرنسا 37
الفرع الأول: نبذة عن الجذور التاريخية لعقود التزام المرفق العام في فرنسا 37
الفرع الثاني: التنظيم القانوني لإلتزام المرفق العام في التشريع (العادي) الفرنسي 39
أولاً: التنظيم القانوني لعقود التزام المرفق العام قبل قانون سابان (sapin)- 1993 : 39
ثانياً: التنظيم القانوني لعقود التزام المرفق العام بعد صدور قانون سابان (122-1993): 42
المطلب الثالث الإطار التشريعي لمنح التزامات المرفق العام في القوانين العربية 51
الفرع الأول: التنظيم الدستوري لمنح التزامات المرفق العام وإستغلال الثروات الطبيعية في الدساتير العربية 52
الفرع الثاني: التنظيم الدستوري لمنح التزامات المرفق العام في الدساتير العراقية 57
الفرع الثالث: التنظيم التشريعي لعقود الإلتزام في التشريعات العراقية الحديثة 69
المبحث الثاني مفهوم عقود إلتزام المرفق العام 82
المطلب الأول تعريف التزام المرفق العام 82
الفرع الأول: تعريف إلتزام المرفق العام من جانب الفقه 84
الفرع الثاني: العناصر المميزة لعقد إلتزام المرفق العام 86
المطلب الثاني التعريف التشريعي لإلتزام المرفق العام 93

Scanné avec CamScanner

الفرع الأول: التعريف التشريعي لالتزام المرفق العام في القانون العراقي والتشريعات العربية.....93
الفرع الثاني: التعريف التشريعي لالتزام المرفق العام في القوانين الفرنسية.....98
الفرع الثالث: تعريف عقد الالتزام في التوجيه الاوروبي بشأن الامتياز 104
المبحث الثالث التكييف القانوني لالتزام المرفق العام وطبيعته وعناصره 112
المطلب الأول التكييف القانوني لالتزام المرفق العام.....112
المطلب الثاني الطبيعة القانونية لعقد التزام المرفق العام.....118
المطلب الثالث تحديد طبيعة عقود استغلال الثروات الطبيعية.....122
الفرع الأول: مذهب العقود الإدارية الدولية 127
الفرع الثاني: الطبيعة الخاصة للعقود النفطية.....129
المطلب الرابع المرتكزات القانونية لإلتزام المرفق العام 138
الفصل الثاني النظام القانوني لتفويض المرفق العام.....149
المبحث الأول ماهية عقد تفويض المرفق العام.....152
المطلب الأول تعريف تفويض المرفق العام.....156
المطلب الثاني التطور التشريعي لعقود تفويض المرفق العام في القانون الفرنسي 159
المطلب الثالث أنواع عقود تفويض المرفق العام 165
الفرع الأول: عقد الامتياز وأنواعه.....165
المتغييرات الطارئة على عقد الامتياز:.....166
أولاً: إمتياز الأشغال العامة (concession de travaux).....169
ثانياً: امتياز المرفق العام (concession de services) 185
الفرع الثاني: عقد الايجار (L'affermage).....209
الفرع الثالث: عقد مشاطرة الاستغلال (la régie intéressée).....214
الفرع الرابع: عقد التسيير (la gérance).....219
المبحث الثاني المرتكزات القانونية لتفويض المرفق العام.....223
المطلب الأول المبادئ الحديثة التي تطبق على تفويض المرفق العام 223

Scanné avec CamScanner

الفرع الأول: المساواة بين المتنافسين.....224
الفرع الثاني: مبدأ المنافسة وحرية الوصول إلى الطلبات العمومية.....225
الفرع الثالث: مبدأ الشفافية.....233
الفرع الرابع: مردودية المرفق والجدوى الاقتصادية.....240
المطلب الثاني قابلية المرفق العام للتفويض.....242
المبحث الثالث اجراءات ابرام عقد تفويض المرفق العام.....252
المطلب الأول أطراف عقد تفويض المرفق العام (معايير تحديد عقود التفويض).....252
الفرع الأول: صلاحية توقيع عقد تفويض المرفق العام.....254
الفرع الثاني: السلطة المفوضة.....257
أولا: السلطة التعاقدية (pouvoirs adjudicateurs):.....260
ثانياً: الكيانات التعاقدية (pouvoirs adjudicateurs):.....263
ثالثا: الادارة المحلية (كسلطة تعاقدية):.....266
رابعاً: المفوض له:.....272
المطلب الثاني الإجراءات التعاقدية لابرام عقد التفويض:.....282
الأساليب المتبعة لإبرام عقود التزام المرافق العامة في دول معينة:.....292
الفصل الثالث الآثار القانونية لإلتزام المرفق العام والرقابة عليه وتسوية منازعاته.....311
المبحث الأول الآثار القانونية لعقد إلتزام المرفق العام.....314
المطلب الأول حقوق والتزامات طرفي عقد الإلتزام.....314
الفرع الثاني:حقوق الملتزم والتزاماته في عقد التزام المرفق العام.....326
أولا: حقوق الملتزم.....326
ثانياً: واجبات الملتزم.....331
المطلب الثاني إنتهاء عقد الإلتزام.....334
الفرع الأول: الإنتهاء الطبيعي.....335
الفرع الثاني: الإنتهاء المبتسر.....339

Scanné avec CamScanner

أولاً: إسترداد الإلتزام.....340
ثانياً: إسقاط الإلتزام (فسخ الإلتزام).....342
ثالثاً: الإنهاء المنفرد من جانب الإدارة.....343
المطلب الثالث تصفية الإلتزام.....349
الفرع الأول: تصفية أموال الإلتزام.....350
الفرع الثاني: تصفية عقود العمل المرتبطة بعقد الإلتزام.....356
الفرع الثالث: تصفية الحسابات.....357
المبحث الثاني الرقابة غير القضائية (المستقلة) على التزام المرفق العام.....358
المطلب الأول الرقابة المالية.....358
المطلب الثاني رقابة هيئة النزاهة.....366
المطلب الثالث رقابة المؤسسات المتخصصة.....367
المبحث الثالث الرقابة القضائية على إلتزام المرفق العام.....370
المطلب الأول إختصاص القضاء الكامل في عقد الإلتزام (سلطة قاضي العقد).....370
الفرع الأول: مفهوم القضاء الكامل وشروطه.....371
الفرع الثاني: أوجه الدعاوي التي ترفع في إطار القضاء الكامل.....374
الفرع الثالث: إختصاص قضاء الإستعجال الإداري.....375
المطلب الثاني إختصاص قضاء الإلغاء في منازعات عقد الإلتزام.....389
الفرع الأول: رقابة قضاء الإلغاء على القرارات قابلة للإنفصال عن عقد إلتزام المرفق العام.....391
الفرع الثاني: الرقابة القضائية على القرارات القابلة للإنفصال عن عقد الإلتزام في العراق (الإتحادي) وإقليم كوردستان.....398
أولاً: رقابة القضاء الإداري على القرارات القابلة للإنفصال عن عقد الإلتزام في مرحلة تكوين العقد:.....398
ثانياً: الرقابة القضائية على القرارات القابلة للإنفصال عن العقد في مرحلة تنفيذ:.....411
المطلب الثالث إختصاص القضاء العادي بالطعون المتعلقة بإلتزام المرفق العام.....413

Scanné avec CamScanner

المطلب الرابع الوسائل البديلة لتسوية منازعات عقود التزام المرفق العام في التشريعات المقارنة وفي القانون العراقي.....418
الفرع الأول: الموقف التشريعي في قانون الطلب العمومي الفرنسي (2018) من الوسائل البديلة لتسوية المنازعات.....418
الفرع الثاني: موقف التشريعات المصرية من جواز اللجوء إلى الوسائل البديلة لتسوية منازعات عقد الإلتزام.....421
الفرع الرابع: موقف التشريعات من مدى جوازية اللجوء إلى الوسائل البديلة في التشريعات العراقية.....423
الخاتمة.....429
المصادر والمراجع.....446
المحتويات.....476

Scanné avec CamScanner